

**السلطات السعودية تفرج عن مالك شبكة "ام بي سي" وليد آل إبراهيم وخالد التويجري والامير تركي بن ناصر من فندق "ريتز كارلتون"**



بعد التوصل الى تسويات مالية مع السلطات بعد نحو ثلاثة أشهر من توقيفهم مع أمراء ورجال أعمال ومسؤولين سا بقين

الرياض - (أ ف ب) - أفرجت السلطات السعودية الجمعة عن مالك مجموعة "ام بي سي" وليد آل إبراهيم ومسؤولين سا بقين بعد نحو ثلاثة أشهر من توقيفهم في عملية واسعة لمكافحة الفساد، حسبما أعلن موظفو في الشبكة التلفزيونية ومصدر مقرب من الحكومة.

وقال موظفو في وكالة فرانس برس إن وليد بن إبراهيم آل إبراهيم، وهو أخ زوجة الملك الراحل فهد بن عبد العزيز، أطلق سراحه من فندق "ريتز كارلتون" في الرياض وتوجه بعد ذلك إلى منزله حيث اجتمع بأفراد عائلته.

وتلقى الموظفو رسالة الكترونية تهنئهم بخروجه من مقر احتجازه، وتداولوا صورة له مع أفراد عائلته.

ولم يتضح ما إذا كان مالك "ام بي سي"، أحد أكبر شبكات المحميات التلفزيونية في العالم العربي، قد توصل إلى تسوية مع السلطات لدفع مبالغ مالية لقاء الإفراج عنه، كما حدث مع موقوفين آخرين. وكانت صحيفة "فاينا نشال تايمز" ذكرت في مقال نشرته قبل ساعات من إطلاق سراحه أن المفروضين طلبوا من مالك "ام بي سي" التخلص عن ملكيتها.

من جهته، قال مصدر مقرب من الحكومة السعودية لفرانس برس إن السلطات أطلقت أيضا سراح موقوفين

آخرين بينهم مسؤولان سابقان هما خالد التويجري رئيس الديوان الملكي السابق، والامير تركي بن ناصر رئيس هيئة الارصاد السابق.

وأكد المصدر "توصل هؤلاء الى تسويات مالية مع السلطات".

ووليد آل ابراهيم أحد أبرز رجال الاعمال الذين اوقفتهم السلطات في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر 2017 الى جانب امراء ومسؤولين ونقلتهم الى فندق "ريتز كارلتون".

وتقول السلطات ان التوقيفات التي طالت عشرات الاشخاص جاءت في اطار حملة لمكافحة الفساد نفذتها لجنة يرأسها ولی العهد الامير الشاب محمد بن سلمان (32 عاما).

وفي الاسابيع الماضية، أطلقت السلطات سراح موقوفين آخرين بينهم الامير متعب بن عبد الله الذي كان يعتبر من المرشحين لتولي العرش، بينما لم يتضح بعد مصير متهمين آخرين في مقدمتهم رجل الاعمال الشري الامير الوليد بن طلال.

ودفع الامير متعب مليار دولار لقاء الافراج عنه، حسبما افاد مصدر مقرب من الحكومة.

وفي الخامس من كانون الاول/ديسمبر 2017، اعلن النائب العام السعودي سعود المعجب ان غالبية الموقوفين في الحملة ضد الفساد وافقوا على تسوية اوضاعهم. وكان المعجب قال في وقت سابق ان اموال الاحتكارات او الفساد تبلغ ما لا يقل عن 100 مليار دولار.

وذكر المعجب ان الاشخاص الذين لا يوافقون على تسوية اوضاعهم عبر دفع مبالغ مالية ستتم احالتهم الى القضاء لمحاكمتهم بتهم تتعلق بالفساد.

وفي مؤشر على قرب وصول عملية توقيف هؤلاء في الفندق الى نهايتها، اعلن "ريتز كارلتون" قبول الحجوزات واستضافة الزبائن ابتداء من 14 شباط/فبراير 2018.